المبحث الثالث

رأى ابن رشـــد

مقدمة: وُلِدَ ابن رشد فى مدينة قرطبة بالأندلس عام ٥٤٠ هـ - ١١٤٩م. أى بعد ميلاد الغزالى بتسعين عامًا - وبعد وفاته بخمس وثلاثين عامًا. وتوفِّى فى أول ديسمبر عام ١١٩٨م.

وقد حاول ابن رشد - وهو فيلسوف العقل، الذى ذاع صيته فى الغرب قبل الشرق - حاول أن يبدى رأيًا مختلفًا، عن آراء الفرق الرئيسية الإسلامية .. وعن رأى الغزالى السابق عرضه؛ فى مشكلة القضاء والقدر. لكن - ابن رشد - مع ذلك - حاول أن يرتبط ارتباطًا كبيرًا بالجانب الشرعى المباشر عند بحثه هذه المشكلة، إلاَّ أنه لم يستطع أن يخفى اتجاهه الفلسفى العقلى، كما سيتبين فى السطور والأجزاء التالية.

أولا: رأى ابن رشـــد:

يقول ابن رشد فى كتابه «الكشف عن مناهج الأدلَّة»: «إن هذه المسألة [أى مسألة القضاء والقدر] من أعوص المسائل الشرعية.. [سواء فى الكتاب الذى هو القرآن، أو فى السنَّة النبوية] .. أما الكتاب، فإنه تَلْقَى فيه آيات كثيرة تدل بعمومها على أن كل شئ بقَدَر، وأنَّ الإنسان مجبور على أفعاله، وتلقى فيه آيات كثيرة تدل على أن للإنسان اكتسابًا بفعله، وأنه ليس مجبورًا على أفعاله»[1]. ويقول أنه «ربما ظهر فى الآية الواحدة التعارض فى هذا المعنى، مثل قوله تعالى: ﴿**أَوَ لَمَّا أَصابَتْكُم مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ**

---

(١) ابن رشد - الكشف عن مناهج الأدلَّة - ص ١٣٤ - المكتبة المحمودية بمصر - طبعة ثانية ١٩٣٥م.

أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]» [١]. ويذكر الأحاديث النبوية فى هذا المجال أيضا، ليستشهد بها على هذا التعارض، فيقول: «وكذلك تلقى الأحاديث فى هذا أيضا متعارضة مثل قوله عليه الصلاة والسلام. (خلقت هؤلاء للجنة وبأعمال أهل الجنة يعملون، وخَلَقْتُ هؤلاء للنار وبأعمال أهل النار يعملون)» [٢].

ويحاول ابن رشد، تفسير هذا التعارض الموجود فى الآيات القرآنية، وفى الأحاديث النبوية، بطريقة التأويل.

وابن رشد، لم يأخذ بهذا الجانب أو ذاك؛ ولكنه قال بأن هذا التعارض فى النصوص الشرعية، ما هو إلاَّ تعارض ظاهرى فقط. وعلى هذا، فقد نَقَدَ آراء المعتزلة والجبرية، كما انتقدها الغزالى من قَبْل. كما انتقد آراء الغزالي فى سياق ذلك.

إذًا .. فما هو رأى ابن رشد فى هذه المشكلة؟ إنه يأتى بحل وسط أيضا ولكنه ليس بحل توفيقى مثل رأى الأشاعرة، فهو لا يوافق على رأيهم فى هذه المشكلة، أيضا. يقول ابن رشد: «قلنا. الظاهر من مقصد الشرع، ليس هو تفريق هذين الاعتقادَيْن [أى الجبر والاختيار]، وإنما قَصْدُه الجمع بينهما على التوسُّط الذى هو الحق فى هذه المسألة. وذلك أنه يظهر أن الله تبارك وتعالى قد خَلَقَ لنا قوي نَقْدر بها أن نكتسب أشياء هى أضداد. لكن لَمَّا كان الاكتساب لتلك الأشياء ليس يتم لنا إلا بمواتاة الأسبَاب التى سخرها الله لنا من خارج وزوال العوائق عنها .. كانت الأفعال المنسوبة إلينا تتم بالأَمْرَيْن جميعا. وإذا كان كذلك .. فالأفعال المنسوبة فعلها إلينا أيضا يتمُّ فعلها بإرادتنا وموافقة الأفعال التى من خارج لها .. وهى المُعَبَّر عنها بقَدَرِ الله [٣]. وهذه الأسباب التى سخرها الله من خارج، ليست هى مُتِمَّةٌ للأفعال التى نروم فعلها أو عائقة عنها فقط، بل

(١، ٢) المرجع السابق ص ١٣٥ - ١٣٦. وسوف يأتى تفسير وتحليل لهذه الآية الكريمة فيما بعد.

(٣) نص ابن رشد لم ينته بعد. ولكن يمكن الموافقة على ما جاء به حتي الآن.

وهى السبب فى أن نريد أحد المتقابلين. فإن الإرادة إنما هى شوق يحدث لنا عن تخيُّل ما، أو تصديق بشئ. وهذا التصديق ليس هو لاختيارنا، بل هو شئ يعرض لنا عن الأمور التى من خارج» (١).

إنها ليست فقط الأمور التى من خارج، هى التى تُتمِّمُ - مع الإرادة الإنسانية - أفعال الإنسان، ولكن أيضا أمورٌ من داخل الإنسان. يقول ابن رشد: «وليس يَلْقَى هذا الارتباط بين أفعالنا والأسباب التى من خارج فقط، بل وبينها وبين الأسباب التي خلقها الله تعالى فى داخل أبداننا» (٢).

وعند هذا الحدّ، نجد ابن رشد يعترف صراحةً، بأن تلك الأسباب الخارجية والداخلية، هى ما أسماه بالقضاء والقدر. فهو يقول: «والنظام المحدود الذى فى الأسبا الداخلة والخارجة، أعنى التى لا تَخلِّ؛ هو القضاء والقدر الذى كتبه الله تعالى على عباده، وهو اللوح المحفوظ» (٣). وهذا التحليل لفكرة القضاء والقدر، من ابن رشد، كما هو واضح؛ ليس فيه أى مجال لمكتسبات الإنسان الحرَّة فأعمال الإنسان، تتم وتتحدَّد، بناء على أسباب خارجية وأسباب داخلية.

وإذا أردنا استكمال وفَهْم رأى ابن رشد السابق؛ استخلاصًا من فلسفته؛ فإنه يمكن أن نربط بين ثلاثة أمور فى مفهوم ابن رشد، مُترتِّبٌ بعضها على بعض منطقيا. وهي .. مُكتسباتنا الإنسانية، والقضاء والقدر، والعلم الإلهى. فالعلم الإلهى أزلٌ سابق، وهو نفسه، القضاء والقدر. لأن العلم الإلهى فى نظر ابن رشد، هو سبب حدوث الأحداث فى الكون، ومنها أعمال الإنسان. يقول ابن رشد: «إن وجود الموجود هو علةٌ وسببٌ لعلمنا. والعلم القديم [أى العلم الإلهى] هو علَّة وسبب للموجود» (٤).

---

(١) المرجع السابق: ص ١٣٧. أما الجزء الأخير من هذا النص فلا نوافق عليه وسوف نوضح ذلك فيما بعد. (٢، ٣) المصدر السابق: ص ١٤٠.

(٤) عن: د. محمود قاسم - نظرية المعرفة عند ابن رشد ص ٢٢٩.

ويمكن موافقة ابن رشد على أن العلم الإلهى، هو سبب وجود الموجودات، ومنها الإنسان – كموجود من ضمن الموجودات. ولكن – بعد ذلك، يتحوَّل العلم الإلهى فيما يتعلق بالإنسان بالذات، من علم يقضى بوجود الإنسان، إلى علم أزلى سابق محيط، بما سوف يحدث من الإنسان، نتيجة أعماله ومكتسباته طوال حياته. لأن الإنسان، هو المخلوق الوحيد الذى قضى الله عليه بإعطائه عقلاً وإرادة، من لدنه تعالى. وهنا يكون العلم الإلهى القديم، لأعمال الإنسان، هو علم محيط، بعلم الله سبحانه، ما سيفعله الإنسان، فى كل لحظة من لحظات حياته منذ الأزل ويكون ذلك مسجَّلاً فى اللوح المحفوظ، وسوف يأتى تحليل موسَّع لهذه النقطة.

ونعود إلى عرض رأى ابن رشد، وهو يحاول تعليل التعارض الموجود فى بعض الآيات والأحاديث النبوية فيقول: «وإذا كان هذا كله كما وصفنا، فقد تبيَّن لك كيف لنا اكتساب، وكيف جميع مكتسباتنا بقضاء وقدر سابق. وهذا الجمع هو الذى قَصَدَهُ الشَّرْع بتلك الآيات العامَّة والأحاديث التى يُظَنُّ بها التعارض»[1].

وهذه الفقرة السابقة لابن رشد، تدلُّ، على أن كل الأفكار السابقة التى عرضها، هى محاولات لتفسير آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية التى ظاهرها فيه تعارض. فبعضها يدل على اكتساب الإنسان لأفعاله بإرادته الحرَّة، وبعضها يدل على أن الإنسان مجبور فى أفعاله. فجَمَع ابن رشد هذين المعنيين، بمحاولاته السابقة، وبذا لا يكون هناك تعارض حَسَبَ مفهومه. ويمكن القول: بأنه ليس هناك تعارض حقيقى فى الآيات الكريمة أو الأحاديث الشريفة؛ ولكن ليس كما فسَّرها ابن رشد. وسوف يأتى بعد ذلك، تحليل يُلقِى الضوء تمامًا على القضاء والقدر، فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

---

(١) ابن رشد – الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٤٠.

وابن رشد بذلك – كما يقول – يوافق على ما اتفق المسلمون عليه، من أنه لا فاعل إلاَّ الله فيقول: «ما اتفقوا عليه صحيح» ويفسِّر ذلك بقوله، إنه يمكن أن يكون لذلك جوابان: «إمَّا أنه لا فاعل إلاَّ الله تبارك وتعالى وأن ما سواه من الأسباب التى يُسخِّرها ليست تسمى فاعلة إلاَّ مجازًا» (١). ويفسِّر ذلك الجواب بقوله: «إن النظام الجارى فى الموجودات هو من قِبَل أمرين: أحدهما ما ركَّب الله فيها من الطبائع والنفوس، والثانى من قِبَل ما أحاط بها من الموجودات من خارج» (٢).

أما الجواب الثانى فى تفسير ما اتفق عليه المسلمون، ووافقهم عليه ابن رشد، من أنه لا فاعل إلاَّ الله .. فهو أن الموجودات الحادثة، عبارة عن جواهر. وطبعًا كلها مخلوقةٌ لله. أمَّا الأعراض التى تظهر على تلك الجواهر، فهى أسباب تقترنُ بها – أى التى نطلق عليها نحن الأسباب مثل الإنسان .. فهو جوهر، وحركاته فهى أعراض فابن رشد يقصد أنه ما دام الجوهر مخلوقًا لله، وهو الأصل؛ فمن الأوْلى أن تكون الأعراض تابعة لهذا الجوهر، أى مخلوقة لله أيضا .. ومنها الأفعال. فهو يقول: «فأما الجواهر والأعيان، فليس يكون اختراعها إلا عن الخالق سبحانه، وما يقترن بها من الأسباب، فإنما تؤثر فى أعراض تلك الأعيان لا فى جواهرها. فإذًا على هذا .. لا خالق إلاَّ الله تعالى. إذْ كانت المخلوقات فى الحقيقة هى الجواهر ..» (٣).

وهذا الجواب واضح، أنه لا يتفق مع القول، بأنه «لا فاعل إلا الله». وقد سبق توضيح وتحليل هذه العبارة من قبل (٤).

وبينما نرى آراء ابن رشد السابقة، تسير في اتجاه معين، لا يخرج كثيرًا عن آراء الأشاعرة وأهل السلف، فى مضمونه، نَجِدُهُ فى نفس الوقت يُهاجم الغزالى

(١، ٢) ابن رشد – الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٤٠ – ١٤١.

(٣) المصدر السابق: ص ١٤٢.

(٤) ص ٢٠، ٢١ من هذا البحث.

فى نفيه للسَّبَبيَّة، التى يناصرها، هو وباقى الفلاسفة الإسلاميين .. تبعًا لرأى أرسطو الفيلسوف اليونانى السابق لهم. تلك النظرية (السببيَّة)، التى هاجمها الغزالى من قَبْل ونَفَاها على أساس أنه لا فاعل إلاَّ الله – على الحقيقة. فنجد ابن رشد يقول: « أما إنكار وجوب الأسباب الفاعلة التى تُشَاهدُ فى المحسوسات، فقَوْلٌ سفسطائى. والمتكلم بذلك، إمَّا جاحد بلسانه لِمَا فى جَنانه [أى قلبه] وإمَّا منْقادٌ لشُبهة سُفسطائية عرضت له فى ذلك. ومن يَنْفِ ذلك فليس يقدر أن يعترف أن كل فعل لا بُدَّ له من فاعل وأمَّا أنَّ هذه الأسباب مكتفيةٌ بنفسها فى الأفعال الصادرة عنها، أو تتم أفعالها بسبب من خارج – إمَّا مفارق وإمَّا غير مفارق، فأمْرٌ ليس معروفًا بنفسه – وهو ممَّا يحتاج إلى بحث وفحص كثير .. » (١).

هذا رغم أنه قال فى نص سابق إنه لا فاعل إلا الله وأن ما سواه من الأسباب « ليست تسمى فاعلة إلا مجازا » (٢).

ثانيا: مناقشة رأى ابن رشد وتحليله

لقد حاول ابن رشد فى آرائه السابقة ، التى عُرِضَتْ فى مشكلة القضاء والقدر؛ أن يوفق بين الشَّرْع والعقل – كفيلسوف إسلامى، يدعو إلى النظرة العقلية فى بحوثه.

ولكننَّا فى الحقيقة .. إذا ما ألْقَيْنا نظرة كلية على آرائه؛ فإننا لن نجد فيها الترابط المنطقى، سواء من الجانب العقلى، أو الجانب الشرعى. وهذا قد نَتَجَ بسبب تأرْجُحه بين هَذيْن الجانبين: العلقى والشرعى. إلاَّ أننا نجد الحلَّ الفلسفى، قد اندسَّ فى كل آرائه السابقة سواء ما ظهر منها فى ثوب شرعى، أو ثوب عقلى فلسفى.

---

(١) ابن رشد – تهافت التهافت – تحقيق سليمان دنيا ص ٧٨١ – دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٥.

(٢) هذا الكتاب: ص ٣٢.

وعندما نُناقِشُ بعض هذه الآراء السابقة، كما جاءت فى مفهومه؛ فإننا نجد فى الفقرات الأخيرة من آرائه .. أنه يُهاجم الغزالى فى موضوع السببيَّة .. وموضوع الصفات المتعلقة بالموجِدات؛ ويَعْتَبِرُ رأيه، نوعًا من الجبرية التى لا يرضاها، لأنها تحدُّ من حرية الإنسان فينفى عنه كل فعل وكل حدث، ولا يجعله إلاَّ لله وحده على الحقيقة. فى حين أننا نَجِدُهُ - فى مكان آخر - يُخالفُ إتجاهه هذا، ويقول بآراء أخرى، عكس ذلك .. بل وتتفق - فى معناها - مع رأى الغزالى ، الذى انتقده وهاجمه، واعتبره نوعًا من الجبرية التى لا يرتضيها. فيقول فى كتابه .. «الكشف عن مناهج الأدلَّة»، ما يُعبِّر عن ذلك؛ فيما أَسْماهُ .. أسباب من خارج وأسباب من داخل، تُحدِّدُ الإرادة الإنسانية، وتوجِّهُها إلى أفعال معينة، هى التى يريدها الله تعالى. وهذا هو تمامًا، معنى أنه «لا فاعل إلا الله» الذى انتقد فيه الغزالى. ذلك .. لأن تلك الأسباب التى من خارج، والتى تتمثَّل فى أحوال الطبيعة التى تحيط بنا، والأسباب التى من داخل .. والتي تتمثَّل فى الجهاز البدنى للإنسان، هى جميعا، قد حَدَّدَها الله سبحانه.

ولعلنا قد رأينا فى نصوصه السابقة، أنه قد قال ذلك .. موافقَةً لجمهور المسلمين. ومن هنا يتبين تمامًا، معنى الجبرية فى الأفعال - التى انتقدها فى آراء الغزالى. لأن الإنسان فى آراء ابن رشد يكون مجرد آلة تتحرك دون إرادة، تبعًا للأمور الخارجية والداخلية، التى تجبره على التحرك فى حدود معينة مقرَّرةً، لا يستطيع الخروج عنها.

ومن المعتقد أن ابن رشد، قد تأثَّر فى كثير من آرائه ونظرياته الفلسفية، بالفيلسوف اليونانى الشهير «أرسطو» ومنها رأيه السابق، الذى تأثر فيه، بنظرية الحركة والمحرك الأول الذى لا يتحرك عند أرسطو. فما فكرة الأسباب التى من خارج، إلا صورة من هذه النظرية ويتبين ذلك من النص التالى لابن رشد، فى شرحه لكتاب «ما بعد الطبيعة» لأرسطو. يقول ابن رشد شارحًا: «يريد [أى

أرسطو] أن يتكلم فى المبدأ الذى من خارج وهو المحرك [والذى أطلق عليه المحرك الأول – وهو الله] فقال : [أى أرسطو] ولما كان ليس الأسباب هى الموجودة فقط فى التى تكون [أى فى الأشياء نفسها، أو المادة] لكن التى من خارج بمنزلة المحرِّك فظاهرٌ أن المبدأ [أى الله أو المحرك الأول] والأسطقسى [أى المادة] هما غيران، وهما كلاهما مُختلفان – يريد – ولما كانت الأسباب ليس جميعها هىَ الأسباب التى تَركَّب منها الشئ، وهى كالأجزاء له [أى خواص الأشياء ذاتها] يل وها هنا أيضا أسباب من خارج أحدها محرك .. فَبيِّنٌ أن الأسطقسى والمبدأ سببان متغايران، وهما كلاهما مختلفان. وإنما قال هذا لأن اسم السبب ينطلق على التى من داخل وخارج. وأمَّا المبدأ فَعَلَى التى من خارج وأما الأسطقسى فعلى التى من داخل الشئ » (١).

وبالرغم من وضوح معنى الجبرية فى الأفعال، من النص السابق لابن رشد؛ إلاَّ أننا نجدُهُ يهاجم المتكلمين الإسلاميين، وخاصة الغزالى، لِنَفْيهِمْ السببية. فيقول : « انطلق متكلمو ديننا من هذا المبدأ. فافترضوا وجود عامل يقوم بعمله فى ذات اللحظة بما لا يُحْصَى من الأفعال المتقابلة المتباينة. فعلى هذا الافتراض، لا تحرقُ النار أبدًا، ولا يُبلِّلُ الماء مُطلقًا. وكل أمر يحتاج إلى خَلْقٍ خاصٍ مباشر. وفضلاً عن ذلك، فإن الإنسان إذا ما رَمَى حجرًا .. فإن الحركة لا تصدر عن الإنسان على ما يزعمون، بل تصدر عن الفاعل الشامل وهكذا فإنهم يُقَوِّضُون فاعليَّةَ الإنسان » (٢).

ونقول لابن رشد .. أين كانت فاعليَّة الإنسان هذه، عندما حدَّدَ أفعاله

---

(١) ابن رشد – تفسير ما بعد الطبيعة ص ١٥٢٢ – ١٥٢٥ – المطبعة الكاثوليكية – بيروت سنة ١٩٥٢م.

(٢) إرنست رينان - ابن رشد والرشدية – ترجمة عادل زعيتر ص ١٢٥ - مطبعة عيسى البابى الحلبى - القاهرة سنة ١٩٥٧م.

بأسباب مُقدَّرَةً سَلَفًا من المحرك الأول، الذى هو الله، من خارج ومن داخل ..؟ فابن رشد هنا ينتقد المتكلمين، لِنَفْى الفعل الحر عن الإنسان .. أو عدم فاعلية الصفات الموجودة فى الأشياء، ومنها الإنسان. ويرفض هَدْم هذه الفاعليَّة فيه، وهو الذى قَوَّضَها – كما رأينا فى النصوص السابقة – عن طريق فكرة الأسباب التى من خارج .. ومن داخل. فهو الذى يقول:

« لَمَّا كانت الأسباب التى من خارج تجرى على نظام محدود وترتيب منضود .. لا تَخِلُّ فى ذلك بحسب ما قدَّرها بارئها عليه. وكانت إراداتنا وأفعالنا لا تتم ولا توجد بالجملة إلا بموافقة الأسباب التى من خارج، فواجبٌ أن تكون أفعالنا تجرى على نظام محدود. وإنما كان ذلك واجبًا، لأن أفعالنا تكون مُسبَّبَةً عن تلك الأسباب التى من خارج. وكل مُسبَّبٍ يكون عن أسباب محدودة مقدَّرة، فهو ضرورة محدود مُقدَّر .. » (١).

وهكذا نجد أقوال ابن رشد تتعارض وتتناقض. ففى بعض أقواله، يتفق مع رأى الغزالى والأشاعرة؛ فى إسناد كل فعل أو حَدَث .. يحدث فى الكون، إلى الله تعالى وحده، وبطريقة مباشرة. وتارةً أخرى يعارضُه ويدعو إلى حرية الإنسان، وعدم تقويض أو هَدْم هذه الحرية الإنسانية – بنَفْى الفعل عنه.

ولا نعرف سبب هذا التناقض .. أَهُوَ لظروف سياسية كانت موجودة فى عصر ابن رشد .. أو لأسباب أخرى ..؟.

ومع وجود هذا التناقض، نجد محاولات بعض الباحثين. الذين يدافعون عن آراء ابن رشد السابقة. ولعلهم يفعلون ذلك، لشهرة ابن رشد الواسعة فى الشرق والغرب. ولكن ..! ليس المهم، هو شهرة أى شخص؛ بقدر ما تكون الحقيقة هى الأهم فإذا كان ابن رشد، يهمُّنا – كفيلسوف إسلامي؛ فإن الحقيقة، أحَبُّ إلينا من أى شئ آخر.

---

(١) ابن رشد – الكشف عن مناهج الأدلة ص ١٤٠.

يقول أحد هؤلاء المدافعين، حين يتكلم عن الإرادة الإنسانية، عند ابن رشد: «إنها تتأثر بالأسباب الخارجية التي وضعها الله في متناول أيدينا. فهذه الأسباب تساعد على تمام أفعالنا [1]، أو تحول دون نفاذها ... ومعنى هذا أن أفعال الإنسان ليست اختياريَّةً تمامًا ولا إجباريَّةً تمامًا» [2] فهو هنا، لم يَجْرُؤْ على مناصرة ابن رشد في رأيه، مناصرةً تامَّة؛ بل أحدث في رأيه بعض التعديل، بغرض تحسين صورته.

وحتى بعد هذه المجادلة، السابق ذكرها، فإن الأمر لا يستقيم، لأنه حينما تُنْسَبُ الأعمال الإنسانية إلى الظروف المواتية الموجودة في الخارج، وإلى الإرادة الإنسانية .. معًا؛ فإنه يمكن القول، أنه ما دامت الظروف المواتية الخارجية، هي التي تساعد الإنسان، على أن يتم عمله .. سواء كان خيراً أم شرًّا؛ فإن تلك الظروف الخارجية، التي هي بالطبع – من صنع الله تعالى، تصبح هي الأساس في عمل الإنسان، وبالتَّالي لا يكون الإنسان مُكْتَسِبًا عمله عن طريق إرادته الحرَّة الخالصة. وبذلك نعود إلى نوع من الجبريَّة، التي يمكن أن تُفسَّر في هذه الحالة، على أنها .. عدم تمكين الإنسان من تحقيق إرادته الحرَّة.

ولكن – من المعروف – أن هذه الظروف أو الأسباب الخارجية، هي التي سخَّرها الله للناس، لكي يستخدمها الإنسان، ويُطوِّعُها لإرادته، في صورة أفعال وأحداث يقوم بها، ويكون هو المسؤول عنها، لأنه هو فاعلها، بما سخَّره الله له، من هذه الأمور الخارجية. ولكن .. متى تكون هذه الأسباب الخارجية والأسباب الداخلية، هي المؤدِّيَةَ إلى أن يقوم الإنسان بفعل مُحَدَّد .. أو أن يحُدث له حدث محدَّد ..؟ .. يكون هذا عندما يَحدُث ذلك الفعل .. أو هذا الحدث، دون

---

(١) نلاحظ هنا، أنه لم يقُل .. أن هذه الأسباب الخارجية، هي التي (تحدِّد) أفعالنا، كما قال ابن رشد في نصِّه السابق؛ بل قال: «تساعد» فقط. أي أن الأسباب الخارجية، جزء من الأمور، التي تساعد على تمام أفعالنا .. ولا تحدد أفعالنا.

(٢) د. محمود قاسم الفيلسوف المفترى عليه – ص ١٤٦.

إرادة حرَّةً من الإنسان. فهنا يكون أمراً إجباريًا، مُقدَّراً من الله تعالى، وتكون إرادة الله – حين ذلك – هي المسيطرة وهي المُتحقَّقة، ويكون هذا قضاءً جبريًّا (١).

فهذه الظروف الخارجية، تكون في حالات خاصَّة، هي القضاء والقدر الإجباري، أو ما يسمى «بالجبرية الكونية». وذلك حين تقضي وتقدِّر إرادة الله العظمى، أموراً بعيدةً عن الكسب الإنساني .. ولا إرادةفيها للإنسان؛ مثل الموت .. أو النجاة من موت محقق .. أو المرض أو الكوارث .. إلخ. أمَّا أنها – أي الظروف الخارجية – تؤثر في مُكتسبات الإنسان، التي يحصل عليها، نتيجة إرادته الحرَّة، فهذا يعتبر نوعًا من الإجبار .. لا يُحاسَبُ عليه.

وابن رشد يقول في نصوصه .. إن هذا النظام المحدود من الظروف الخارجية والداخلية هو القضاء والقدر، المذكور في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. فهو توافقٌ بين المقدرات الطبيعية في خارج وداخل الإنسان .. وبين إرادة الإنسان.

إذًا .. يمكن أن يُقال .. إنه إذا لم توجَد كل أو بعض هذه الظروف، فإن إرادة الإنسان ستتغيَّر. وهنا .. نريد أن نُفرِّق .. بين الإرادة نفسها، وبين تنفيذ ما تتجَّه إليه هذه الإرادة في الواقع. لأنه .. إذا ما كانت إرادة الإنسان، ليست حرَّة .. فلماذا إذًا الحساب، والبعث، والثواب والعقاب .. والدار الآخرة ..؟

وإذا كانت هذه الأسباب الخارجية، هي التي تُحدِّدُ إرادة الإنسان واختياره لأفعاله فما الفرق إذًا بين الإنسان، وأي موجود آخر، خالٍ من الإرادة ومن العقل .. مثل الشجر والحجر ..؟

لكن – كما سبق القول – فإن الإرادة الإنسانية، هي التي تُحرِّكُ الظروف الخارجية والداخلية التي أوجدها الله سبحانه، وسَخَّرها للإنسان؛ بما وصفه

---

(١) سوف نتحدث بعد ذلك عن الفرق بين القضاء الاختياري، والقضاء الجبري، فيما يتعلق بالإنسان تفصيلاً.

فى هذه الإرادة من قوة وخصائص بحيث تختار أفعالها .. حرَّةً من كل قَيْد .. ويذكرنا هذا المعنى الأخير، الذى أوضَحْتُه .. بما قاله الفيلسوف الألمانى « كانط »، حينما جَعَلَ العقل الإنسانى، والإرادة الإنسانية .. فى فلسفته؛ هى المسيطرة على الطبيعة (أى على الأشياء التى من خارج)، وليست الطبيعة، هى التى تسيطر على العقل والإرادة الإنسانيَّيْن وتُوجِّهُهُما، كما يقول ابن رشد .

فالأسباب الخارجية، بحالتها العادية التى قدَّرها الله؛ لا تكون سبَبًا في إجبار الإنسان على أفعاله .. أو على فعل معيَّن، بل هى مُسخرَّةٌ له من قِبَل الله تعالى، لكى يستخدمها بقواه التى وهبها الله له، وعلى رأسها .. الإرادة والعقل. فيوجِّه هذه الأسباب الخارجية .. التى قلنا عنها من قَبْل .. إنها هى الأحداث أو الأفعال أو الأشياء، التى خلقها الله في الكون، وسَخَّرها للإنسان، لكى تستمر حياته إلى الأجل المقدَّر ﴿ **اللَّهُ الَّذي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ * وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا** ﴾ [ابراهيم: ٣٢ : ٣٤] فليست هذه الأسباب الخارجية التى خلقها الله، عائقَةٌ عن الفعل، أو محدِّدَةٌ له بأى صورة من التحديد؛ بل هي مُسخَّرةٌ للاكتساب من جانب الإنسان. والله يقول: ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ [الصافات: ٩٦] فقد خلق لنا ما نعمله ونكتسبه، بما آتانا من قدرة وإرادة وعقل ولكن لم يُجبرنا على الطريقة التى نعمل بها، أو على الكيفيَّة التى نكتسب بها هذه الأعمال فنحن أحرار فى الطريقة .. وفى الحركة .. وفى الاتجاه، الذى نكتسب به هذه الأعمال. ومن هنا .. ينتج عن ذلك، مكتسبات خيرِّة وأخرى شرِّيرة، حسب التوجيه الإنسانى لهذه الأفعال .. أو هذه الأحداث .. أو هذه الأسباب الخارجية .

وابن رشد نفسه، يقول ذلك؛ عندما يردُّ على الغزالى، ويقول: إن لكل شئ طبيعة تخصُّه. ولو لم يَكُن له طبيعة تخصة، لما كان له اسم يخصُّه ولا حَدٌّ ولكانت الأشياء كلها شيئًا واحدًا. فلماذا إذًا – من جانب آخر – ينكر الطبيعة الخاصَّة، التى تخصُّ الإنسان .. والتى تؤكد .. أن له عقلاً، وإرادةً حرَّة .. يتصرف بهما فى كل أفعاله ..؟

وأخيرًا .. وبعد أن أبدى ابن رشد، كل هذه الآراء المتضاربة؛ يعترف بأن هذه المشكلة .. «القضاء والقدر»، هى من المشاكل العويصة، التى يصعُبُ إبداء الرأى فيها، قائلاً: «كَوْن هذه الأسباب تفعل أفعالها الخاصة بها، مُستقلَّةً بنفسها، أو راجعة فى آخر الأمر إلى سبب أعلى وحيد خارج عنها؛ فأمرٌ ليس معروفًا بنفسه ويحتاج إلى ابحث الكثير».

وهكذا نرى آراء ابن رشد المتناقضة. ولا نعرف السبب فى ذلك – كما سبق القَوْل؛ وهذا يحتاج إلى بحث كبير آخر ..

وليس المقصود من هذا، هو إظهار التناقض فى هذه الآر : سواء آراء ابن رشد، أو آراء الغزالى أو غيرهما؛ ولكن الهدف الأول، هو تص حيح أفكارنا، ومحاولة الوصول إلى آراء سديدة، فى مثل هذه المشكلات التى تَمسُّ ديننا الحنيف .. ومنها مشكلة «القضاء والقدر». مستخدمين فى ذلك العقل الإنسانى، الذى وهبنا الله إيَّاهُ، لنستخدمه أول ما نستخدمه، فى التفكُّر فى ملكوت الله وعظمته؛ وواضعين أمامنا .. النصوص الدينية من القرآن الكريم والسنَّة .. والتى سنفرد لها الفصل التالى من هذا الكُتيِّب – التى أنزلها الله سبحانه، لكى تساعد هذا العقل الإنسانى، الذى يتميز بالقصور، وعدم الكمال .. لأن الكمال .. لله وحده ...

* * *